الأفعال المتعديَّة إلى مفعولَين في القرآن الكريم دراسة في تماسك النَّص القرآنيّ

م.د مِقدام محمَّد جاسم البياتي
المديرية العامة لتربية محافظة ميسان
mukdam_alamare@yahoo.com

ملخّص:
هذا بحث يتناول دراسة الأفعال المتعدّية لمفعولين في اللُّغة العربية، وكيف تساهم في تماسّك النَّص نحويًّا، وهو إضافة جديدة للدرس اللِّساني الحديث، وتكملة لما أسّس له واضعو قواعد (نحو النص).

Summary:
This research deals with the study of transitive verbs with two objects in the Arabic language, and how they contribute to the grammatical cohesion of the text. It is a new addition to the modern linguistic lesson, and a resumption of what the founders of the rules (grammar of the text) established.

ملخص البحث:

فقد شهدت الدراسات اللِّسانية الحديثة تطوّرًا ملحوظًا في تنوع الأفكار وتعدد الاشتغالات، ممّا بشّر باتّساع ميادينها المعرفية، فبعد أن كانت اللِّسانيات تُعنى بالجملة من ناحية دلالتها وصياغتها، منذ بداية القرن العشرين تقريبًا، أخذت تنحو نحو النَّص بوصفه وحدة لغوية متكاملة، له قواعده وأدواته، وكان ذلك في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالتحديد مع (فان دايك) ونظريته في (نحو النَّص).

إنَّ الذي حدا باللِّسانيين إلى تجاوز الجملة إلى النَّص هو رغبتهم في معرفة ماهية اللُّغة، وخصائصها، ومكوناتها، وما يصح أن نسميه كلامًا وما لا يصح، وهذا لا يمكن أن يكون في الجملة، لأنَّ الجملة ذات نمط تعبيري واحد، بخلاف النَّص الذي يشتمل على أنماط تعبيرية متعددة، ففيه الانتقال من الخبر إلى الانشاء، ومن النفي إلى الاستفهام أو إلى التعجب إلى غير ذلك، مع تنوع في استعمال الروابط، والأساليب، وما إلى ذلك، وهذا كلّه لا يمكن أن تتضمنه الجملة الواحدة مهما كانت طويلة.

ومن هنا أخذت الدراسات اللِّسانية تعنى بالنَّص، وتبحث في شكله ومضمونه، أو لنقل في معناه ومبناه، فدرس اللِّسانيون ما يُسهم في تكوين النَّص وترابطه وتشكّله، وهو ما عُرِفَ بـ(التماسك النصيّ)، وما يسهم في إيضاح دلالته وتجلية معناه، وهو ما عرف بـ(الانسجام النصيّ)، وإن كان بعضهم لا يفرّق بين هذين المصطلحين، ويعدّهما، إلى جانب (الاتساق النصيّ)، مصطلحات مترادفة.

يمكن أن نعرف أهمية التماسك في ما يأتي:

١ – تسهم أدوات التماسك في تحقيق الكفاءة النَّصية، وتتمثل الكفاءة في صياغة أكبر عدد من المعلومات بأقل قدر من الوسائل.

٢ – وبناءً على ما تقدّم تتوفر أدوات التماسك النَّصي على خاصية الاقتصاد اللُّغوي، فمن بناء النَّص وتنظيم بنيته الداخلية يمكن أن نستغني عن كثير من الألفاظ التي لا داعي إلى ذكرها، بل نستبدل بها بعض العناصر المقالية أو المقامية التي تعمل على تلاحم النَّص وترابطه وانسجامه.

٣– وهذا يقود أيضًا إلى ملء الفجوات المحتملة في النص، أي أنَّ ثمة فجوات تظهر لنا إذا ما قرأنا نصًّا مهلهلًا خالٍ من الترابط، ولا نعدّه نصًّا إلّا مجازًا، وإلّا فهو في الحقيقة (لا نص)، فالتماسك هو علاقة معنوية تربط بين عناصره وتهيء له حضوره الكلّيّ.

ورأى اللِّسانيون أنَّ ثمة أدوات تسهم في تماسك النَّص وترابط أجزائه، وقد عدّوا من أدوات الترابط: الإحالة، والحذف، والاستبدال، والربط بالأدوات، والتبعية (الربط بالتوابع)، وهذه كلّها أدوات نحوية، وثمّة أدوات معجمية تسهم في ترابط النَّص أيضًا.

ولكن هل يمكن أن نضيف إلى أدوات الترابط النحوية الشكلية أداةً أخرى نراها تسهم في تشكيل النَّص؟ لم يدّع أحد من اللِّسانيين أنّ باب الاجتهاد قد أغلق في ما يتعلق بلسانيات النَّص، أو أنَّ ما قيل فيها من نظريات أصبحت من المسلمات التي لا مجال لمناقشتها؟

فواقع البحث العلمي في اللِّسانيات يرفض ذلك؛ إذ إنّنا نرى ظهور نظريات جديدة بين الفينة والأخرى تقوم على أنقاض ما قد سبق من دراسات، تبيّن مواطن الخلل فيها والضعف، والمساوئ، بعد أن كانت من المسلمات التي لا مجال لمناقشتها.

من هنا رأينا أن ندرس (التعدية) في الفعل بوصفها من أدوات التماسك النصيّ، وكان مجال البحث هو الأفعال المتعدية لمفعولين، سواء أكان أصلهما جملة، مبتدأ وخبر، ام كان أصلهما مقطع، ليس مبتدأ وخبر.

وكان النَّص القرآني الكريم هو عينة البحث، وقد اقتضى البحث أن يُقسَّم على ثلاثة مباحث، مسبوقة بمدخل بينت فيه موقع التماسك النصيّ في خارطة اللِّسانيات، وأنّه مع التداولية والانسجام النصيّ تشكل ما يُعرَف بـ(لسانيات النص)، أمّا المبحث الأول في بيان المراد بـ(التماسك، النص، التعدّي)، والمبحث الثاني تناولت فيه بعض الأفعال المتعدية للجملة، وهي أفعال الظن والرجحان، وأفعال اليقين، وأفعال التحويل، وتتعدى هذه الأفعال إلى جملة من مبتدأ وخبر، فتنصبهما مفعولين، أو تتعدى لمصدر مؤول يسدّ مسدّ الخبر.

أمّا المبحث الثالث فقد اختصّ بالبحث في الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

ولم أتناول جميع الأفعال، ولا جميع الآيات التي تضمنت هذه الأفعال؛ لضيق الوقت وتوخيا للاختصار، والله أسأل أن ينفع بعملي هذا والحمد لله ربّ العالمين.

مدخل

تعدُّ نظرية (التماسك النصيّ) جزئية من ثلاث جزئيات، هي أولاها، والثانية النظرية التداولية مع أفعال الكلام، والثالثة هي الانسجام النصيّ.

وهذه الجزئيات الثلاثة تمثل عماد نظرية (لسانيات النص)، ولكن هل يعدّ النظر إلى أحد هذه الجزئيات بترًا للنظرية ؟ الجواب أنّنا نرى كثرة الدراسات التي تناولت إحدى هذه الجزئيات وتطبيقها على التراث العربي، في رسائل وأطاريح ودراسات أُجيزت من قبل الهيئات العلمية؛ لإضافتها شيئًا جديدًا إلى هذه النظرية، وخصوصًا نحن ما زلنا في طور التأسيس لنظرية لسانية عربية.

إنَّ هذه الجزئية، أي جزئية التماسك النصيّ، لها مقولات محددة في لسانيات النص، تقوم على بعض الأبواب النحوية، كالحذف والتكرار والإحالة وغير ذلك، إلى جانب بعض المقولات المعجمية.

ومن حق الباحث أن يضيف إلى هذه الأبواب ما يراه يسهم في تماسك النص، على المستوى الشكلي، أو الدلالي، ومن هنا كان الحرص على توظيف باب مشهور من أبواب النحو العربية في ضوء هذه النظرية، وهو باب الأفعال المتعدية لمفعولين أو ثلاثة مفعولات؛ لأنّنا نرى في مثل هذه الجمل، عند تحليلها، جملتين الأولى هي الفعل المتعدي ومعمولاته، والأخرى هي الجملة أو المقطع الذي انصهر في داخل الجملة الكبيرة، ليشكل البنية النهائية للجملة، بعد أن فقدت الجملة الصغيرة أهم عنصر من عناصرها الدلالية وهو الإعراب.

وفي الافعال المتعدية لمفعولين أو ثلاثة مفعولات هل يمكن أن تسهم في التماسك النصيّ؟ سنجيب على ذلك بعد أن نقدم للنظرية بشكل كلّيّ، ثم ننظر هل ينطبق هذا التنظير على الافعال المتعدية ؟، إذا انطبق مفهوم التماسك النصي القائم على الرصف والتنظيم والتضام للجزئيات النحوية أو التراكيب النحوية سنضيف حينئذٍ مادة جديدة إلى هذه النظرية، تنفع في تطويرها.

المبحث الأوّل: التّماسك والنَّص والتّعدّي:

سيكون الكلام في هذا المبحث على توضيح المراد بالمصطلحات الآتية (التماسك، النص، التعدّي)، لتكون مفتاحًا للدخول إلى البحث.

أوّلًا: التماسك لغة واصطلاحًا:

لكي يكون النَّص نصًّا فلا بدّ له من أدوات تعمل على تماسكه بحيث تربط بين ألفاظ الجملة الواحدة، ثم تربط بين الجمل لتكوّن نصًّا.

ومن هذه الأدوات يمكن أن نفكّ شفرات النص، وبالتالي نصل إلى فهم المعنى الذي يتضمّنه، كما يمكن لهذا الترابط أن يقدّم لنا صورة جمالية للنص، لم تكن لتوجد لولا هذا الترابط والانسجام الذي أدته الأدوات التي كوّنته.

ولكن ما المقصود بالتماسك؟ وما هي أدواته؟ هذا ما سنبينه في الآتي:

أ – التماسك لغةً:

تحصر المعجمات العربية معنى (التماسك) في: الاحتباس، والاعتدال، والارتباط. وما يهمّنا هو المعنى الثالث، فقد ورد في صفة رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنّه كان بادنًا متماسكًا، والمقصود أنَّه معتدل الخلْق كأنَّ أعضاءه يمسك بعضها بعضًا[١]. والمَسْكُ الجلد، ومنه حديث علي (ع): ((ما كان فراشي إلّا مَسْك كبش))[٢]. وواضح السبب الذي من أجله سُمِّيَ الجلد مسكًا، إذ إنَّ إحاطته بالجسم تجعله يمنعه من التناثر والتفرّق.

ويبدو أنَّ استعمال مصطلح التماسك في الإنسان من باب المجاز، إذ ورد في أساس البلاغة للزمخشري (ت٥٣٨هـ) قوله: ((وفلان يتفكك ولا يتماسك... وما به تماسك إذا لم يكن فيه خير))[٣].

التماسك اصطلاحًا:

ظهر هذا المصطلح في الدراسات اللِّسانية الحديثة، فهو مترجَم عن المصطلح الانجليزي (Cohesion)، وكالعادة فقد وقع الاختلاف في ترجمة هذا المصطلح ترجمة مناسبة، إذ ترجمه بعضهم بـ(التضام، والسبك، والانسجام، والاتساق، والربط) إلى جانب مصطلح التماسك.

عرّف أحد الباحثين التماسك بأنّه: ((تعلّق وحدات النَّص بعضها ببعض بوساطة علاقات أو أدوات شكلية ودلالية، تسهم في الربط بين عناصر النَّص الداخلية، وبين النَّص والبيئة المحيطة من ناحية أخرى؛ لتكوّن في النهاية رسالة يتلقاها متلقٍّ فيفهمها ويتفاعل معها سلبًا أو إيجابًا))[٤].

أدوات التماسك النصي:

لا يكون النَّص نصًّا ما لم تجتمع جملة من الأدوات، ملفوظة أو مضمرة، تعمل على تكوينه وإنتاجه.

وقد تتوافر في النَّص كل هذه الأدوات، أو بعضها، وتعمل هذه الأدوات متظافرة من أجل بناء النَّص واتساقه وانسجامه.

ثانيًا: النص:

جاء مصطلح النَّص في اللُّغة من الفعل (نصص)، وهو يعني الغاية والمنتهى[٥]، وهو يقابل مصطلح (Texte) الذي يعني (النسيج)، ونجد تعريفه في معجم (لاروس) بالآتي: ((إنَّ المجموعة الواحدة من الملفوظات، أي الجمل المنفَّذة، حين تكون خاضعة للتحليل، تسمّى نصًّا، فالنَّص عينة من السلوك الألسني، وإنَّ هذه العينة يمكن أن تكون مكتوبة أو محكية))[٦]، والنَّص عند المحدثين مثلًا يعني: اللفظ

الدال على المعنى غير محتمل للنقيض بحسب الفهم[٧]، وفي الدراسات اللِّسانية الحديثة هو عبارةٌ عن ظاهرة لغويّة، تجمع بين الجملة والكلام والقول والتبليغ والخطاب والنظم، أي مستوى التركيب، ومستوى الدلالة والخطاب الذي يحتاج إلى متكلم وسامع ورسالة ومقام خاص بهذا الخطاب، ومن جانبٍ آخر هو التفسير والتأويل والشرح، في حالة أنّ النَّص يتمحور حول حضارة أو ثقافة خاصة بشعبٍ عريق، وهي من الممكن أن تكون كل ما يكتب، ويعبر عن أفكار ومواضيع مختلفة، و قد يكون نثرًا، أو شعرًا، وأدوات النَّص القلم في الكتابة، واللِّسان في التعبير، ومن المتعارف عليه أنّ النحويين والبلاغيين لم يستخدموا مفهوم النَّص كما نستخدمه اليوم، وإنما كان المعنى مختلجًا في نفوسهم، وعقولهم، وأخرجوه عندما رأوا أنّ هنالك حاجة لتوثيق ثقافاتهم، ومعارفهم، وعلومهم.

عرّف دي بوجراند النَّص بأنّه: الكيان اللغوي المتعدد المستويات[٨].

وعرّف به الدكتور طه عبد الرحمن إذ قال: ((كلّ بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطًا في ما بينها بعدد من العلاقات))[٩].

ولكي يكون النَّص نصًّا لابدَّ له من عناصر، وقد عدّوا من أهمها: الألفاظ، والأفكار، والمعاني، والأساليب، والخيال، وإذا كان شعرًا فالموسيقى والإيقاع من أهم عناصر النص.

ثالثًا: الأفعال المتعدية:

تُقسَمُ الأفعال في اللُّغة العربية من حيث اكتفائها بالفاعل، أو مجاوزته إلى المفعول به على قسمين هي: الأفعال اللازمة، والأفعال المتعدية.

وهذه هي التسمية الشائعة الآن، لأنّنا نرى النحويين قد قطعوا شوطًا في تثبيت المصطلح المناسب لهذين النوعين من الأفعال، إلى أن استقرّت الدراسة على ما ذكرناه آنفًا من اصطلاح.

فقد سمّى سيبويه (ت١٨٠هـ) الفعل المتعدي بالآتي: ((هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر))[١٠]، وسمّى خلف الأحمر (١٨٠هـ) الفعل اللازم بـ(الحروف التي تقتضي الفاعل)، والفعل المتعدي بـ(الحروف التي تقتضي المفعول)[١١]، وسمّاها الزمخشري بـ(الأفعال المتعدية وغير المتعدية)[١٢]، وعلى هذه التسمية جرى النحويون الذين جاءوا بعده.

ويمكن أن نعرّف بالفعل المتعدي بالآتي: ((هو الفعل الذي ينصب بنفسه مفعولًا به أو اثنين أو ثلاثة من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم))[١٣].

والفرق واضح بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، إذ الأوّل يكتفي بالفاعل وإذا أراد التعدي إلى المفعول به احتاج إلى توسط حرف الجر، أمّا الفعل المتعدي فهو يتعدى مباشرة إلى المفعول به.

وثمة فرق معنوي بين الفعلين اللازم والمتعدي يراه عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ) في حاشيته على ابن الحاجب، قال ((فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق، أي: على أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به ، ويتوقف فهمه عليه... وغير المتعدي بخلافه، أي: بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل كـ(قعد) فإنَّه وإن كان له تعلّق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل، لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز))[١٤].

ثم إنَّ هذه الافعال المتعدية تقسم على ثلاثة أقسام أيضًا هي: الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد، والأفعال المتعدية إلى مفعولين، والأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولات.

الأفعال المتعدية من أدوات التماسك النصيّ:

إذا أردنا أن نضع الأفعال المتعدية في جملة هذه أدوات التّماسك النَّصِّي فإنّنا سنضعها تحت أدوات التماسك الشَّكلي، وبما أنَّ الوظيفة لهذه الأفعال هي وظيفة نحوية، فهي تنصبُ مفعولًا أو مفعولينِ أو ثلاثة مفعولات، لذا نعدّها من أدوات التماسك الشكلي النحوية.

وأدوات التماسك النحوية هي: التبعية، والربط بالأدوات، والاستبدال، والحذف، والإحالة، ويمكن أن تكون الجملة المبدوءة بالأفعال المتعدية داخلة في ضمن موضوع (الإحالة)؛ إذ إنَّ كلّ العناصر في الجملة تملك إمكانية الإحالة[١٥]، وإنّ الفعل المتعدي، وخصوصًا ما تعدى لاثنين أو ثلاثة مفعولات، فيه إحالة إلى جملة وهي جملة المبتدأ والخبر في أفعال الظن وأفعال اليقين، والمفعول الثاني والثالث، في أعلم وأخواتها، وهذه إحالة إلى جملة، وقد تكون الإحالة إلى مقطع كما في أفعال التصيير التي تتعدى لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

ولعل بيان عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) لوظيفة التعدية يمكن أن يعيننا في وضع التعدية الموضع المناسب لها من أدوات التماسك النصيّ، قال الجرجاني: ((إذا] عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمرا. كان غرضك أنْ تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنّ عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أنْ يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه))[١٦].

كلام الجرجاني، وإن كان في المتعدي لمفعول واحد، إلّا أنَّه يفيد في الغرض، فهو يعطي وظيفة للتعدية بوصفها قرينة على معرفة المراد من الجملة، وهذه القرينة لا تأتي إلّا من الفعل الذي يملك القوة في أن يعمل في الفاعل وما بعده من مفعولات، ولكن القوة هذه يشوبها ضعف من جانب آخر، إذ المتعدي لا يمكن معرفة معناه إلّا باكتمال جميع عناصر الجملة، بخلاف اللازم الذي يمكن معرفة معناه بعنصر واحد فقط وهو الفاعل، أو حتى من دون الفاعل كما هو واضح من كلام الجرجاني آنفًا.

إذن، فالإحالة النصيّة، أي التي تحيل إلى عناصر داخل النص، سواءً تقدّمت هذه العناصر أم تأخرت، تقوم بدور فعّال في تماسك النَّص واتساقه(١٧).

وكل هذه الإحالات هي إحالات إلى لواحق، وكأنَّ هذه الأفعال تأخذ بحجز مفعولاتها، وتوجهها نحوها وبذا يرجع الآخر على الأول ويحصل الربط.

ثمَّ إنَّ النحويين ذكروا أنَّ مفعولي الأفعال المتعدية قد يحذفان من الجملة، لأغراض ذُكِرَت في محلّها، والحذف يعدّ من عناصر التماسك النصيّ كذلك، ففي الحذف نجد الجملة الثانية في فراغ بنيوي يهتدي القارئ إلى ملئه اعتمادًا على ما ورد في الجملة الأولى أو النَّص السابق، كما ذكر اللِّسانيون(١٨).

إنَّ هذه الإحالة التي تضمنها الفعل لم تكن لتوجد لو لم يكن الفعل متعديًا، وبذلك يمكن أن نلمح عنصرًا جديدًا من عناصر التماسك النصيّ وهو (التعدية)، إذ يعمل هذا العنصر المعنوي على جلب مفردات نحو الفعل والفاعل لتتكون الجملة وتكون تامة، يحصل الإسناد فيها وتتم الفائدة، وهذا شرط الجملة التامة، والجملة هي البناء الأولي للنص، بل هي نصّ أيضًا بحسب بعض التعريفات.

إنّنا إذ نقترح عنصرًا جديدًا من عناصر التَّماسك النصيّ يدفعنا إلى ذلك أمران: الأوّل: ما رآه دي بوكراند واضع أسس التماسك النَّصي في كتابه (النَّص والخطاب والإجراء) من أنَّ باب الإضافة والتجديد مفتوح أمام كل معيار قد وضعه للتماسك النصيّ، وأحال على مصادر جديدة يمكن الاستفادة منها والاستزادة(١٩).

والأمر الآخر: أنّنا نلحظ أنَّ من وسائل التماسك النحوي الشكلي للنصّ هي التبعية، ويُقصّد بها التوابع الأربعة المعروفة في آخر المصنفات النحوية، وهي: النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف.

والتوابع لا تشكِّل جملًا مستقّلة عن متبوعاتها، إلّا في حالات معينة، لذا تعدّ مع ما قبلها جملة واحدة، ولكن لمح العناصر التي توجد قبلها جعلها من أدوات التماسك النصيّ، من هنا ساغ لنا أن نعدَّ الجملة الواحدة نصًّا، وأن ما فيه من كلمات تفضي بعضها إلى بعض من أدوات التماسك النصيّ، فلا يُعترَضُ علينا بأنَّ الجمل الفعلية التي فعلها متعدٍّ لفعلين أو ثلاثة لا تشكّل نصًّا، وبالتالي لا تُدرَسُ في لسانيات النص، بل مجالها الحقيق بها هو لسانيات الجملة، التي نظّر لها فيرث وبلومفيلد، وتوَّجها تشومسكي في دراساته حول البنية العميقة والبنية السطحية للجملة، ونحن نرى أنَّ هذه النظرة قاصرة ؛ لأنَّ بعض تعريفات النَّص تنطبق على الجملة أيضًا، فقد عرّف (شميت) بالنَّص قائلًا: ((النَّص هو كل جزء لغوي منطوق من فعل التواصل في حدث التواصل، يحدد من جهة الموضوع، ويفي بوظيفة تواصلية يمكن تعرّفها، أي يحقق كفاءة إنجازية يمكن تعرفها))(٢٠)، ونجد الدكتور محمَّد مفتاح ينظر إلى النَّص على أنَّه مدونة كلامية ذات حدث تواصلي يهدف إلى التفاعل والتوالد في الأحداث التاريخية، والنفسية، واللغوية(٢١).

صحيح أنَّ لفظة (نصّ) تفضي إلى مفهوم القصة والرواية والمقالة والخطبة والقصيدة، وغيرها من الأشكال، لكن هذا لا يمنع أن نعدّ الجملة نصًّا، خصوصًا إذا ما كانت الجملة طويلة، كما في جملة الشرط، أو الجملة التي يعترض بين ركنيها ما يسوغ به الفصل.

وإذا ما علمنا أنَّ تراثنا الفكري يستعمل الجملة بوصفها نصًّا، كما في أصول الفقه، إذ يقول العلماء: الآية نصٌّ في الحرمة، والحديث نصٌّ في الإباحة، ساغ لنا الاتكاء على فهم القدامى للجملة والنص، واستعمال ما تواطؤا عليه في الاصطلاح.

المبحث الثاني: الأفعال المتعدية إلى مفعولينِ أصلهما مبتدأ وخبر

ثمّة أفعال في اللُّغة العربية تتعدّى لأكثر من مفعول، فمنها ما يتعدّى لمفعولينِ اثنين، ومنها ما يتعدّى لثلاثة مفعولات.

وتقسم الأفعال المتعدية إلى مفعولين على قسمين هما: المتعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والمتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

أمّا الأولى فتقسم على ثلاثة أقسام هي: أفعال الظن أو الرجحان، وأفعال اليقين، وأفعال التصيير. فأفعال الظن أو الرجحان هي: ظنَّ، وحسبَ، وخالَ، وجعل، وزعمّ، وعدَّ، وحجا، وهبْ. وأفعال اليقين هي: علم، ورأى، ووجدَ، وألفَى، ودرَى، وتعلَّمْ بمعنى (إعلمْ). وأفعال التصيير هي: جعل، وصيَّر، وردَّ، وترك، وتَخِذ، واتَّخذ.

إذ إنَّ المفعولين، سواءً أكانا جملة أم مقطع، يمكن أن ننتزعهما من الجملة الكبرى، ونكوّن بهما جملة صغرى، ويمكن أن يندرج هذا تحت ما سمّاه اللِّسانيون بالإحالة على المستوى القريب[٢٢]، إذ يحيل فعل الظنّ أو الرجحان إلى مفعوليه في الجملة الكبرى نفسها.

وأمّا الأخرى، أي التي تتعدّى لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر فهي: سأل، وأعطى، ومنح، ومنع، وكسا، وأنشد، وعلّم، وألبس، وأطعم، ورزق، وسقى، وأعلن، وأسكن، ووهب، وأنسى، وجزى، وآتى، وغيرها الكثير، التي سندرسها في المبحث الثالث.

وقد عدّ النحويون الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، من النواسخ؛ لأنّها تزيل حكم المبتدأ والخبر من الرفع إلى النصب، وهذه الأفعال هي:

أ – أفعال الظنِّ والرجحان:

ومما جاء منها في القرآن الكريم الفعل **(ظنَّ)**، وللقرآن الكريم في استعمال هذا الفعل تعبيرات كثيرة، إذ قد يأتي مع مفعولين أو مفعول واحد، وقد يأتي محذوف المفعولين، وقد تأتي بعده جملة تسدّ مسدّ مفعوليه.

ومما جاء في القرآن من هذا الفعل ومعه مفعوليه قوله تعالى: **{بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِين} [هود:٢٧]** فالفعل (نظنُّ) قد نصب المفعولين (الكاف، وكاذبين)، وهنا قد أحال هذا الفعل دلالة الظنّ على هذين الاسمين.

ومنه قوله تعالى: **{إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا} [الإسراء:١٠١]**، قد أحال الفعل (أظنُّ) على المفعولين (الكاف، ومسحورًا)، ونلاحظ مجيء فاصل بين المفعولين وهو النداء، (يا موسى)، وهذا العنصر قد زاد من وظيفة الربط والتماسك بين عناصر الجملة؛ إذ النداء من أقسام الطلب وهو يستدعي الانتباه والإقبال نحو المنادي، وهنا يكون ما بعد النداء موضوعًا للكلام والحكم، أي كلمة (مسحورًا) فهي المرتكز والبؤرة التي ينصبّ عليها الحديث[٢٣].

وبعد هذه الآية مباشرة جاء قوله تعالى: **{وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَافِرْعَونُ مَثْبُورًا} [الإسراء:١٠٢]**، وهذا كلام نبي الله موسى (ع) ردّ به فرعون، ونلاحظ كيف قابله بالكلام نفسه من حيث الأسلوب.

وقد تأتي جملة تسدّ مسدَّ المفعولين، وهذه الجملة مؤلفة من أنَّ ومعموليها كما في قوله تعالى: **{الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُون}[البقرة:٤٦]**، فالظنّ في الآية قد أحال على الجملة الاسمية (أنهم ملاقو ربّهم)، وتمَّ الربط عن طريق هذه الإحالة[٢٤]، إنَّ اشتمال الجملة الكبرى، وهي جملة الفعل المتعدي لفعلين، على جملة صغرى، من غير أداة تربط بينهما يعدُّ من وسائل الربط التي تجعل الجملة الصغرى متماهية في الجملة الكبرى، بحيث تصبح مكوّنًا من مكوناتها.

وهذه الجملة المصدّرة بـ(أنّ) الناصبة، إمّا أن تكون مخفّفة، أو تكون مثقّلة، وذلك تابع للمعنى، فإن دلَّ الكلام على العلم جاءت بعد فعل الظنّ (أنَّ) المشدّدة، كقوله تعالى: **{الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُون} [البقرة:٤٦]**، قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ((وفي مصحف عبد الله (يعلمون) ومعناه يعلمون أن لا بدّ من لقاء الجزاء فيعملون على حسب ذلك، ولذلك فُسِّر (يظنون) بـ(يتيقنون)))[٢٥]، وإنْ دلَّ الكلام على الشكّ جاءت (أنْ) مخففة كقوله تعالى: **{مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاء ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظ} [الحج:١٥]**[٢٦].

وربما يُحذَفُ المفعولان، والحذف من أدوات التماسك النصيّ أيضًا، ومثاله قوله تعالى: **{وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّون} [البقرة:٧٨]** فالفعل (يظنون) محذوف المفعولين، والتقدير: يظنون الأباطيل حقًّا، إذًا قد أحال هذا الفعل على مفعولين مضمرين، يمكن أن نقدّرهما بما قلناه آنفًا، أو يمكن للمجال الدلالي أن ينفتح على أكثر من احتمال[٢٧].

إنَّ حذف المفعولينِ والاكتفاء بالفعل والفاعل، أو بالفعل وحده ((يدلّ على أنَّ الفعل وحده قد يكون وافر الدلالة واسع المعنى بحيث يقوم وحده مقام التركيب بطرفيه))[٢٨]، أو كما يقول الجرجاني: ((حتى كأنْ لا قَصْدَ إلى مفعولٍ، وكأنَّ الفعل قد أُبهِمَ أمرُه فلم يُقْصَدْ به قصْدُ شيءٍ يقع عليه))[٢٩]، ويبيّن الجرجاني حذف المفعول بصورة أوضح في قوله: ((فاعرِفْ هذه النكْتَةَ، فإنَّك تَجدُها في كثير من هذا

الفَنِّ مضمومةً إلى المعنى الآخر، الذي هو توفيرُ العناية على إثباتِ الفعلِ، والدلالةِ على أنَّ القصدَ من ذكر الفعلِ أن تُثْبتَه لفاعلهِ، لا أن تُعلِمَ التباسه بمفعوله))[٣٠].

ومنها الفعل **(جعل)** كما في قوله تعالى: **{وَجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا} [الزخرف:١٩]**، فهنا تحتمل (جعل) ثلاثة أوجه: الأوّل: أنها بمعنى سمّوا ، والثاني: أن تكون بمعنى الظن والتخييل، والثالث: أن تكون بمعنى الصيرورة[٣١].

ومن أفعال الظنّ والرجحان الواردة في القرآن الكريم الفعل **(حَسِبَ)**، فقد ورد (٤٣) مرّة في القرآن الكريم دالًا على الرجحان منه قوله تعالى: **{يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ} [البقرة:٢٧٣]**، فالفعل (يحسب) بمعنى (يظنُّ) وقد تعدّى إلى مفعولين هما: الضمير المتصل بالفعل وهو (الهاء)، والثاني هو (أغنياء)[٣٢].

والآية الكريمة تتحدّث في الفقراء الذين لا يملكون نفقة الجهاد، وتمام الآية: **{لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ النصاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيم}**، فالفعل (يحسب) عندما اتصل به الضمير (الهاء) وهو المفعول الأول قد أحال إلى (الفقراء) الموجود في أوّل الآية، ودلالة الفعل على الظن قد أحالت إلى نقيض الفقراء هو (أغنياء)، وهو المفعول الثاني للفعل (يحسب)، فهنا اجتمعت أداتين من أدوات التماسك النصيّ وهما الضمير والتعدية، وبواسطة الإحالة، إلى جانب عناصر أخرى، قد تم التماسك والانسجام في الآية الكريمة.

ب – أفعال اليقين:

منها الفعل **(علم)** فقد ورد في القرآن الكريم نحو مائة وست وعشرين مرّة، كقوله تعالى: **{فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ} [الممتحنة:١٠]**، فالمفعول الأول (هنَّ) والمفعول الثاني (مؤمنات).

وقد يرد مفعولا هذا الفعل جملة من (أنَّ) ومعموليها كما في قوله تعالى: **{أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير} [البقرة:١٠٦]**، إذ سدَّت الجملة (أنَّ الله على كل شيء قدير) مسدّ مفعولي (تعلم)، فهاهنا جملتان الأولى جملة تعلم ومعمولاتها، والأخرى جملة (أنَّ) ومعموليها، ولم تكن الأخرى مستقلة عن الأولى، إذ أحال الفعل المتعدي إلى الجملة الثانية إحالة بعدية وحصل التماسك بهذه الإحالة.

والفعل (عَلِمَ) إذا نُسِبَ إلى الله جلَّ وعلا تعدّى إلى مفعولين كما في قوله تعالى: **{عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ} [البقرة:١٨٧]**، فقد سدّت أنَّ ومعموليها مسدّ مفعولي (عَلِمَ)[٣٣].

ومنها الفعل **(رأى)** وهو على أنحاء كثيرة، فمنها (رأى) العلمية، وهو موضوعنا، ومنها (رأى) التي تدلّ على الرأي والمذهب كقولنا: رأى أبو حنيفة حلّ المسألة كذا، وهو يتعدى لفعل واحد، ومنها (رأى)

الحلمية، وهو يتعدّى لمفعولين، كقوله تعالى: **{إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [يوسف:٤]**، إذ مفعول الأولى (أحدَ عشرَ) ومفعول الثانية الضمير (هم)، وتنازع المفعولان المفعول الثالث وهو (ساجدين).

وموضوعنا هاهنا هو (رأى) العلمية التي تتعدّى لمفعولين، فقد وردت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة نذكر منها قوله تعالى: **{أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا} [الفرقان:٤٣]**، فالمفعول الأول هو الاسم الموصول (مَنْ)، والمفعول الثاني هو الجملة الاستفهامية (أفأنتَ تكون عليه وكيلًا).

ومنه قوله تعالى: **{أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى* وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى* أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى}** [النجم ٣٣–٣٥]. إذ صُرِّحَ بالمفعولينِ في هذه الآيات، الأوّل هو الاسم الموصول (الذي)، والآخر هو الجملة الاستفهامية(٣٤).

ونلاحظ في الآيتين المذكورتين آنفًا، آية الفرقان وآية النجم، ورود جملة بين المفعول الأوّل والمفعول الثاني، وهذه الجملة وإن كانت صلة الموصول التي لا محلّ لها من الإعراب، إلّا أنها ساهمت في تشكيل النص، فتكوّنت لدينا بهذه الجمل نصًا أسهم في تماسكه أكثر من عنصر.

فإلى جانب الضمائر والأسماء الموصولة، وأدوات الربط، نجد الفعل المتعدّي قد أحال بما يتضمن من وظيفة ودلالة، إلى المفعولين الذين جاءا بعده، وخصوصًا المفعول الثاني الذي ساهم في تطاول الجملة نظرًا لموقعه في آخر الجملة.

ومن الأفعال الواردة في القرآن الدالة على العِلْم الفعل **(وجد)**، فقد ورد ناصبًا لمفعولينِ كما في قوله تعالى: **{وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} [الأعراف:١٠٢]**، فقد ورد الفعل (وجد) مرّتين متعدٍ لمفعولين، وأصل هذان المفعولان جملة من مبتدأ وخبر، ونلاحظ ورود (مِنْ) البيانية مع المفعول الثاني (عهد)، واللام الفارقة مع المفعول الثاني (فاسقين)، وقد زاد هذان الحرفان من قوة التماسك بما أضافاه من معنى التوكيد.

ومن الأفعال الناصبة لمفعولين الواردة في القرآن الكريم الفعل **(ألفى)** كما في قوله تعالى: **{إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ} [الصافات:٦٩]**، فالفعل (ألفى) بمعنى (عَلِمَ)، وقد نصب مفعولين هما (آباء) و (ضالين)، وأصل هذين المفعولين جملة من مبتدأ وخبر، تعدّى الفعل لهما فنصبهما، وهذه التعدية قد أحالت معنى العلْم إلى هذين الاسمين، فحصل الربط والتماسك بين الجملتين وتنزّلت منزلة الجملة الواحدة، أو فلنقل النَّص الواحد.

ج – أفعال التصيير:

منها الفعل (**ترك**) كما في قوله تعالى: **{وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُون}[البقرة:١٧]**، جاء في التبيان: ((تركهم هاهنا يتعدى إلى مفعولين؛ لأنَّ المعنى صيَّرهم، وليس المراد به الترك الذي هو الإهمال، فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثاني (في ظلمات)))[٣٥].

ومثله ما جاء في قوله تعالى: **{فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا}[البقرة:٢٦٤]**، فقد رأى العكبري أنَّ (ترك) هنا متعدٍ لمفعولين كذلك[٣٦].

ويلزم أفعال التحويل التعدي لمفعولين؛ لازدواج الدلالة فيها، فهي لأحد المفعولين بمعنى (حوَّل)، وهو المفعول الأول، وللمفعول الثاني بمعنى أنجز وعمل[٣٧].

واستعمل القرآن الكريم الفعل (**خَلَقَ**) بمعنى (صيَّر) أيضًا، كما في قوله تعالى: **{ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا} [المؤمنون:١٤]**، جاء في التبيان أنَّ (خلقنا) هاهنا بمعنى (صيَّرنا) فلذلك نصب مفعولين[٣٨]، قال ابن عادل: ((وسمّى التحويل خلقًا؛ لأنَّه تعالى يفني بعض أعراضها، ويخلق أعراضًا غيرها، فسمّى خلق الأعراض خلقًا لها، وكأنه سبحانه يخلق فيها أجزاء زائدة))[٣٩]، أي أنَّ الله جلّ وعلا يجعل من الحقيقة حقيقة أخرى مغايرة لها، فحقيقة النطفة غير العلقة، وحقيقة العلقة غير المضغة، وحقيقة المضغة غير العظام، فهي أشياء متحولة من أشياء أخرى، وهذا منتهى الإبداع والقدرة.

ومنها الفعل (**ردَّ**) كما في قوله تعالى: **{وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا} [البقرة:١٠٩]**، إذ جاء الفعل (يردُّ) متعديًا إلى مفعولين هما الكاف، وكفارًا، قال ابن عادل: ((و (يردّ) هنا فيها قولان أحدهما: وهو الواضح أنَّها المتعدية لمفعولين بمعنى (صيَّر)، فضمير المخاطبين مفعول أوّل، و (كفارًا) مفعول ثانٍ))[٤٠].

ومنها الفعل (**اتخذ**) كما في قوله تعالى: **{وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا} [النساء:١٢٥]**، إذ تعدّى الفعل لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر هما (إبراهيم، وخليل)،

وقد يحذف المفعول الثاني كما في قوله تعالى: **{وَلَقَدْ جَاءكُم مُّوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُون} [البقرة:٩٢]** قال جامع العلوم الباقولي (ت٥٤٣هـ): ((أي اتخذتم العجل إلهًا من بعد خروج موسى، فأضمر المفعول الثاني وحذف المضاف وهو الخروج))[٤١].

ومنها الفعل (**نحت**) كما في قوله تعالى: **{وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا} [الأعراف:٧٤]**، قال ابن عادل: ((قوله: **{وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا}** يجوز أن يكون نصب (الجبال) على إسقاط الخافض، أي: من الجبال،...، فتكون (بيوتًا) مفعوله. ويجوز أن يُضمَّن (تنحتون) معنى ما يتعدّى لاثنين، أي تتخذون الجبال بيوتًا بالنحت أو تصيّرونها بيوتًا بالنحت))[٤٢].

والأولى حمل الفعل، إن كان فيه تضمين، على معنى الفعل (صيَّر)؛ لأنَّ التصيير هو تحويل لشيء إلى صورة أخرى تختلف حقيقته عن السابق، وفي جعل الجبال بيوتًا هو تحويل لحقيقتها من أماكن موحشة غير صالحة للعيش، إلى أماكن مأهولة ومسكونة وصالحة للعيش.

المبحث الثالث: الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر

وهي كثيرة منها: (سأل، أعطى، منح، منع، كسا، أنشد، علّم، ألبس، أطعم، رزق، سقى، أعلن، أسكن، وهب، أنسى، جزى، زاد). إذ يتعدى الفعل هاهنا إلى مفردات لا رابط لها ولا ناظم، فيأتي هذا الفعل المتعدي ليربط بينهما ويكوّن بذلك نصًا، نحو قولنا: كسوتُ زيدًا جبّةً، وأعطيتُ الطالبَ جائزةً، إذ لا ربط بين المفعولين (زيدًا – الطالب) و (جبةً – جائزةً) ولا إسناد، فجاء الفعلان (كسا – أعطى) مع فعله وربط بين هذين المفعولينِ وكوّن نصًا بهما، وقد فرّق النحويون بين ما يتعدّى بنفسه مثل الفعل (كسا) وبين ما يتعدى بالهمزة مثل الفعل (أعطى).

ومما ورد منها في القرآن الكريم الفعل **(كسا)** كما في قوله تعالى: **{وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا} [البقرة:٢٥٩]** وقوله تعالى: **{فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا} [المؤمنون:١٤]**، إذ عُدّي الفعل إلى مفعولين، المفعول الأول هو (عظام)، والمفعول الثاني (لحمًا)، وهنا ضُمّن (كسا) معنى (ألبس)، فعملت الصيغة والدلالة في التعدية، فتعدى إلى العظام بالصيغة، والى اللحم بالمعنى، أي: ألبسنا العظام لحمًا، بمعنى جعلنا العظام تلبس اللحم، فالعظام مفعول لـ(جعل)، واللحم مفعول لـ(لبس)[٤٣].

ومنها الفعل **(أعطى)** كما في قوله تعالى: **{قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى}[طه:٥٠]**، إذ تعدّى الفعل في الآية إلى مفعولين، الأوّل هو (كلَّ شيء) والثاني هو (خلْقَه)، وقيل العكس[٤٤]. والمعنى: أعطى كلّ شيء صورته وخِلقته.

ومن الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر الفعل **(بخس)** وهو بمعنى (ظلم) قال تعالى: **{وَلاَ تَبْخَسُواْ النصاسَ أَشْيَاءَهُمْ} [الأعراف:٨٥]** فقد عُدِّيَ (تبخس) إلى (الناس) وهو مفعوله الأوّل، و (أشياء) وهو مفعوله الثاني، ويمكن أن يراد بالفعل معنى (سَلَبَ)، أي: لا تسلبوا من الناس أشياءهم[٤٥]، والدليل ورود هذا الفعل متعدٍّ بـ(مِنْ) إلى مفعوله الأول في قوله تعالى: **{وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا} [البقرة:٢٨٢]**.

ومنها الفعل **(جزى)** كما في قوله تعالى: **{وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا} [الإنسان:١٢]**، إذ المفعول الأول هو الضمير المتصل في جزى، والمفعول الثاني هو (جنة)[٤٦]، ولعل سبب تعديه إلى مفعولين أنّه بمعنى (ألبس) أو (كسا) فكأنَّ الجنة لهم لباس وقد تضمنتهم واشتملت عليهم، يقويه المعطوف (حريرًا) وهو مما يُلبس ويُكتسى به.

وكقوله تعالى: **{ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وإِنَّا لَصَادِقُون} [الأنعام:١٤٦]**، فالمفعول الأوّل هو الضمير (الهاء) في الفعل، والمفعول الثاني هو (ذلك) قُدِّمَ على الفعل(٤٧).

وقد يتعدّى الفعل **(جزى)** إلى مفعوله الثاني بحرف الجرّ، كقوله تعالى: **{وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى}[النجم:٣١]**، فهنا ورد الفعل (يجزي) مرتين، وقد دخلت الباء على المفعول الثاني لكلا الفعلين، الباء الأولى في قوله: **{بِمَا عَمِلُوا}**، والباء الثانية في قوله: **{بِالْحُسْنَى}**، ويفيد كلام الزمخشري على الآية أنَّ الباء للسببية(٤٨).

ووجود هذا الحرف أمر ضروري، فهو يحدد جهة علاقة المفعول ببقية أجزاء الجملة، فالمفعول – كما هو معروف – ما وقع عليه فعل الفاعل، أي المتحمل للفعل، أمّا المفعول غير المباشر، أي المفعول المقترن بحرف الجرّ، لا يقع عليه الفعل مباشرة؛ لأنَّه يكون سببًا للفعل أو آلةً له أو غير ذلك من المعاني التي يدلّ عليها حرف الجرّ (٤٩).

والفعل **(جزى)** يتعدى لواحد إذا ضُمِّنَ معنى فعل آخر كما في قوله تعالى: **{إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنين} [المرسلات:٤٤]**، إذ المعنى: ((نثيب الذين أحسنوا بتصديقهم بمحمَّد (ص) وأعمالهم في الدنيا))(٥٠).

ومنها الفعل **(زاد)** كما في قوله تعالى: **{فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا} [البقرة:١٠]**، قال العكبري: ((زاد يستعمل لازمًا كقولك: زاد الماء، ويستعمل متعديًا إلى مفعولين كقولك: زدته درهمًا، وعلى هذا جاء في الآية))(٥١)، فالمفعول الأوّل لـ(زاد) هو الضمير (هم)، والمفعول الثاني هو (مرضًا)، ونلاحظ أنَّ الثاني غير الأوّل، ونلاحظ في الآية كذلك أنَّ قوله تعالى: **{فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا}** مُسبَّب عن الجملة الأولى، قال ابن عادل: ((قوله: **{فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا}** هذه الجملة فعلية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها، متسببة عنها، بمعنى أنَّ سبب الزيادة حصول المرض في قلوبهم، إذ المراد بالمرض هنا الغلّ الحسد لظهور دين الله تعالى))(٥٢).

ويرى بعضهم أنَّ سلوك هذا الفعل لسلوكينِ، الأول هو اللزوم، والآخر هو التعدي، إنّما تحصّل ذلك من نزع همزة التعدية على أصول اللهجة الحجازية، وكان الأصل: أزادهم اللهُ مرضًا، هذا في المتعدي لمفعولين، أما المتعدي لمفعول فهو متعدٍ بنزع الخافض، ويبقى اللازم على الأصل(٥٣).

ومنها قوله تعالى: **{فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِير} [هود:٦٣]**، قال العكبري: ((قوله تعالى: **{غَيْرَ تَخْسِير}** الأقوى في المعنى أنْ يكون غير هنا استثناء في المعنى وهو مفعول ثان لتزيدونني، أي: فما تزيدونني إلاّ تخسيرًا، ويضعف أنْ يكون صفة لمحذوف؛ إذ التقدير: فما تزيدونني شيئا غير تخسير، وهو ضد المعنى)) (٥٤).

ومنها الفعل (**آتى**) الذي يدلّ على الإعطاء، كما في قوله تعالى: **{وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُون} [البقرة:٥٣]**، إذ تعدّى الفعل (آتى) إلى مفعولين هما (موسى) وهو المفعول الأوّل و (كتاب) وهو المفعول الثاني(٥٥).

ومنها الفعل (**سأل**) إذ ورد متعديًا لمفعولين في نحو (٣٥) موضعًا(٥٦)، منها قوله تعالى: **{لاَ يَسْأَلُونَ النصاسَ إِلْحَافًا} [البقرة:٢٧٣]**، فقد تعدّى الفعل هاهنا إلى مفعولين هما: الناس، وإلحافًا، وسأل هنا بمعنى استدعى المال أو ما يؤدي إلى المال وطَلَبِهِ(٥٧).

وذهب ابن عادل إلى أنَّ (إلحافًا) في الآية منصوب على ثلاثة أوجه: فإما أن يكون مصدرًا لفعل محذوف، والتقدير يلحفون إلحافًا، والجملة حال من فاعل يسألون، وإما أن يكون مفعولًا لأجله، وإما أن يكون مصدرًا في موضع الحال، والتقدير: يسألون ملحفين(٥٨).

ومنه الفعلين (**سقى، وأسقى**) كما في قوله تعالى: **{وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا} [الإنسان:٢١]**، وقال تعال: **{يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا} [يوسف:٤١]**، أمّا الفعل (أسقى) فمثاله قوله تعالى: **{وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقًا} [الجن:١٦]**، وقد اختلف النحويون في الفرق بين هذين الفعلين، قال النحّاس: ((قال الخليل وسيبويه – رحمهما الله –: سقيته: ناولته فَشَرِبَ، وأسقيته جعلت له سقيًا، وقال أبو عبيدة: هما لغتان، قال أبو جعفر: سقيته يكون بمعنى عرّضته لأن يشرب، وأسقيته: دعوت له بالسقيا، وأسقيته جعلت له سقيًا، وأسقيته بمعنى سقيته عند أبي عبيدة))(٥٩).

ومنها الفعل (**بدَّل**) كما في قوله تعالى: **{وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا} [النور:٥٥]**، إذ تعدّى الفعل (يبدّل) إلى مفعولين هما: الهاء، وأمنًا، وفي هذه الآية المتروك هو الخوف وليس الأمن(٦٠)، أي: أبدلناهم بدل الخوف أمنًا.

ومنها الفعل (**خوَّل**) كما في قوله تعالى: **{ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ} [الزمر:٨]**، فالمفعول الأوّل هو (الهاء)، والمفعول الثاني هو (نعمة).

ومنها الفعل (**صدق**) كما في قوله تعالى: **{وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ} [آل عمران:١٥٢]**، وقوله تعالى: **{وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ} [الزمر:٧٤]**، وقوله تعالى: **{لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ} [الفتح:٢٧]**، فقد تعدّى الفعل (صدق) إلى مفعولين اثنين كما هو واضح.

غير أنَّ المفسرين رأوا أنَّ الفعل (**صدق**) يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، وقد يحذف هذا الحرف كما في الآيات المذكورة آنفًا(٦١)، ومن هنا عدّ النحويون هذا الفعل، مع مجموعة أخرى من الأفعال، مما يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه تارة، وبحرف الجرّ تارة أخرى(٦٢).

ومنها الفعل (**كتم**) كما في قوله تعالى: **{يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ وَلاَ يَكْتُمُونَ اللّهَ حَدِيثًا} [النساء:٤٢]**، إذ تعدّى الفعل (يكتم) إلى مفعولين، الأوّل: هو لفظ الجلالة (الله)، والثاني (حديثًا).

ويرى بعضهم أنَّ الفعل تعدّى بنزع الخافض(٦٣).

ومنها الفعل (**ضرب**) كما في قوله تعالى: **{ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَاِمْرَأَةَ لُوطٍ} [التحريم:١٠]**، إذ يرى الكعبري أنَّ الفعل (ضرب) بمعنى (جعل)، وأنَّ (مثلًا) مفعول ثانٍ و(امرأةً) مفعول أوّل(٦٤).

غير أنَّه لم يعرب (ضرب) في قوله تعالى: **{أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاء} [إبراهيم:٢٤]** متعديًا لاثنين، ورأى أنَّ (كلمة) بدل من (مثلًا)(٦٥).

ومنها الفعل (**كفى**) إذا كان بمعنى (وقى) كما في قوله تعالى: **{فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم} [البقرة:١٣٧]**، وقوله تعالى: **{إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِين} [الحجر:٩٥]**(٦٦).

إنَّ انتقال الفعل (كفى) من مجاله الدلالي المعروف إلى مجال دلالي آخر هو التجنيب، هو السبب الرئيسي في تعدي الفعل إلى مفعولين، ويرى بعضهم أنَّ الفعل مرَّ بسلسلة من الانتقالات الدلالية حيث انتقل من الدلالة على الكفاية كما في قولنا: كفاك الشيء، إلى معنى النيابة عن الشخص كما يقال: كفاك الأمرَ، إذا قام مقامك به، ثم انتقل إلى الدلالة على تجنيب الشخص الأمر، لأنَّ الذي يقوم في الأمر مقام الشخص كأنَّه يجنبه إيّاه(٦٧).

ومنها الفعل (**منع**) إذ ورد متعديًا لمفعولين في تسعة مواضع من القرآن الكريم، وكان المفعول الثاني في معظمها مصدرًا مؤولًا، كما في قوله تعالى: **{وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ} [البقرة:١١٤]**، إذ تعدّى الفعل (منع) إلى مفعولين هما (مساجد) والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يُذكر)(٦٨).

ومنها الفعل (**قضى**) كما في قوله تعالى: **{فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ} [فصلت:١٢]**، قال أبو حيان الأندلسي: ((وقال الحوفي: مفعول ثان كأنَّه ضمّن قضاهن معنى صيرهن فعداه إلى مفعولين))(٦٩)، وذكر ابن عادل أنَّ في (سبع) أربعة أوجه إعرابية هي: مفعول به ثانٍ، أو حال، أو تمييز أو بدل(٧٠).

وهذا النَّص صريح في تضمن الفعل (قضى) معنى الفعل (صيّر)، وهنا اجتمعت في الفعل دلالتين، دلالة الفعل (قضى) بلفظه الذي يعني التقدير، وبمعناه الذي يعني التحويل.

ومنها الفعل (**هدى**)، كما في قوله تعالى: **{اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُستَقِيم} [الفاتحة:٦]**، فقد تعدّى الفعل (هدى) إلى مفعولين هما: (نا) المتكلمين، و(الصراط)(٧١).

ويرى الزمخشري أنَّ أصل الفعل (هدى) أن يتعدى باللام أو بـ(إلى)، وقد يعامل معاملة (اختار) في قوله تعالى: **{وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا} [الأعراف:١٥٥]** فيُنزع عنه الخافض(٧٢)، ويرى أبو حيان الأندلسي وابن عادل أنَّ حذف حرف الجر من المفعول الثاني جاء على التوسع في المعنى(٧٣).

الخاتمة

بعد أن طفنا في عالم القرآن الكريم نفتش عن أثر الأفعال المتعدية لمفعولين في التماسك النصيّ، ظهر للباحث جملة من النتائج أوردها في ما يأتي:

١- تعدُّ نظرية (التماسك النصيّ) جزئية من ثلاث جزئيات، هي أولاها، والثانية النظرية التداولية مع أفعال الكلام، والثالثة هي الانسجام النصيّ.

٢- تقوم نظرية التماسك النصيّ على مقولات نحوية محددة كالحذف والإحالة والاستبدال والتكرار، إلى جانب بعض المقولات المعجمية الأخرى.

٣- يمكن للأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة مفعولات أن تسهم في تماسك النص، عن طريق الإحالة، وما يتطلبه معنى الفعل من التعدية إلى عناصر بعدية في الجملة، وهي المفعولات.

٤- تحصر المعجمات العربية معنى (التماسك) في: الاحتباس، والاعتدال، والارتباط، أمّا في الاصطلاح فقد عُرِّفَ بـ((تعلّق وحدات النَّص بعضها ببعض بوساطة علاقات أو أدوات شكلية ودلالية، تسهم في الربط بين عناصر النَّص الداخلية، وبين النَّص والبيئة المحيطة من ناحية أخرى؛ لتكوّن في النهاية رسالة يتلقاها متلقٍّ فيفهمها ويتفاعل معها سلبًا أو إيجابًا)).

٥- للتماسك أدوات كثيرة، فمنها النحوية، كالإحالة والاستبدال والحذف والربط والتبعية، ومنها المعجمية كالتكرار والمصاحبة، ومنها الدلالية كالفصل والوصل وعلم المناسبة وأدوات أخرى.

٦- عُرِّفَ النَّص بتعريفات كثيرة، تبعًا لاختلاف المدارس اللِّسانية ونظرتها للّغة، ومنها تعريف معجم (لاروس): ((إنَّ المجموعة الواحدة من الملفوظات، أي الجمل المنفَّذة، حين تكون خاضعة للتحليل، تسمّى نصًّا، فالنَّص عينة من السلوك الألسني، وإنَّ هذه العينة يمكن أن تكون مكتوبة أو محكية)).

٧- في اللُّغة العربية مجموعة من الأفعال المتعدية لا تكتفي بمفعول واحد، بل تأخذ مفعولين أو ثلاثة مفعولات، وهذه التي تأخذ مفعولين إمّا تدخل على جملة من مبتدأ وخبر، كأفعال الظنّ والرجحان وأفعال اليقين وأفعال التصيير، أو تدخل على مقطع لا علاقة تربط بين كلماته، وهي الأفعال (كسا، وأعطى) وأخواتهما.

٨- تكون العلاقة بين الأفعال المتعدية لمفعولين علاقة اشتمال، أي أنَّ جملة الفعلية تشتمل على الجملة الاسمية وتتضمنها لتكوّن جملة كبرى.

٩- وقد وردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر بصورة كثيرة في القرآن الكريم، وبأنماط تعبيرية مختلفة، فتارة يُذكر المفعولان، وتارة يُقتصر على أحدهما، وتارة يحذفان، كما أنَّ الفعل تتنوع دلالته ليتضمن معنى فعل آخر من دائرته أو من الدائرة القريبة منه.

١٠- وكذلك الحال في الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، ولو أجرينا إحصاءً لألفينا هذه الأفعال أكثر من الأفعال السابقة، من حيث العدد، كما أنّها تتنوع دلاليًا، فربّما تأتي لازمة، وقد تأتي متعدية لواحد، أو تأتي متعدية لاثنين، وقد تتعدّى بحرف الجرّ، ومن هنا نرى اختلاف بعض المفسرين في إعراب المفعول الثاني، أعلى نزع الخافض جاء أم أنّه مفعول به ثانٍ ؟.

١١- وقد يذكر حرف الجرّ مع بعض هذه الأفعال، ووجوده أمر ضروري، فهو يحدد جهة علاقة المفعول ببقية أجزاء الجملة، فالمفعول – كما هو معروف– ما وقع عليه فعل الفاعل، أي المتحمل للفعل، أمّا المفعول غير المباشر، أي المفعول المقترن بحرف الجرّ، لا يقع عليه الفعل مباشرة؛ لأنَّه يكون سببًا للفعل أو آلةً له أو غير ذلك من المعاني التي يدلّ عليها حرف الجرّ.

وفي ختام هذا البحث، أعترف بالقصور عن الإحاطة بهذا الموضوع، ولعل سبب ذلك أن موضوع التعدية لم يُدرس من قبل كأداة من أدوات التماسك النصيّ، ومن هنا ندرك أهمية هذا الموضوع وضرورة إنضاجه بالمزيد من البحوث والدراسات العلمية الرصينة ، والله من وراء القصد.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإحالة دراسة نظرية، شريفة بلحوت، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م.
- الإحالة في القرآن الكريم، عباس علي الأوسي، أطروحة دكتوراه، جامعة بابل، ٢٠٠٨م.
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . مصر . ١٣٨٣م . ١٩٦٤م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمَّد النحاس (ت٣٨٨ هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد عالم الكتب، بيروت . لبنان، ١٤٢٩ . ٢٠٠٨م.
- الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – فلسطين، ٢٠١٥م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، ط٢ ، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق علي محمَّد البجاوي ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د. ت.
- تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص، محمَّد مفتاح، ط٤، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء – المغرب، ٢٠٠٥م.
- التماسك النصيّ دراسة تطبيقية في نهج البلاغة، عيسى جواد فضل محمَّد الوداعي، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٥م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمَّد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د. ت.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، صحّح أصله محمَّد عبدُه ومحمَّد محمود التركزي الشنقيطي ، ووقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه السيد محمَّد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت – لبنان ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق محمَّد محيي الذين عبد الحميد ، د. ت.
- الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطابع الطيار الكويت، ١٩٨٦م.
- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ط٢، المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمَّد هارون ، ط٤ مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، تحقيق محمَّد أحمد الدالي، مطبعة الصباح دمشق، ١٩٩٤م.
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط١، منشورات دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت ١٩٨٢م.
- لسانيات النَّص النظرية والتطبيق مقامات الهمداني أنموذجًا، ليندة قيّاس، ط١، مكتبة الداب القاهرة – مصر، ٢٠٠٩م.

- مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي، تحقيق أحمد الحسيني، ط١، منشورات الشريف الرضي قم المقدسة – إيران، ١٣٩٨هـ.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، ط١ ، دار العلوم بيروت – لبنان ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- محاضرات في النحو القرآني، مجموعة محاضرات ألقاها الدكتور سعدون أحمد علي الربعي على طلاب الدكتوراه في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل، للسنة الدراسية ٢٠١٦ – ٢٠١٧م.
- مدخل إلى علم النَّص مشكلات بناء النَّص، زتسيسلاف واورزنياك، ترجمة سعيد حسن بحيري، ط٢، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ٢٠١٠م.
- المفصّل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة ، ط١ ، دار عمّار عمّان – الأردن ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- مقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، ط١، مطبوعات المجمع العلمي في دمشق، ١٩٦١م.
- من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم، يوسف بن عبد الله الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللُّغة العربية وآدابها: مج١٥/ ع٢٧.
- نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤م.
- النَّص والأسلوبية، عدنان بن ذريل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق – سوريا، ٢٠٠٠م.
- النَّص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوغراند، ترجمة تمام حسان، ط١، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ١٩٩٨م.

الهوامش

---

١ – ينظر: لسان العرب: مادة (مسك).

٢ – مجمع البحرين: مادة (مسك).

٣ – أساس البلاغة: مادة (مسك).

٤ – التماسك النصيّ دراسة تطبيقية في نهج البلاغة: ١٦.

٥ – ينظر: مجمع البحرين: مادة (نصص).

٦ – النَّص والأسلوبية: ١٤.

٧ – المصدر السابق.

٨ – النَّص والخطاب والإجراء: ٨٩.

٩ – في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: ٢٧.

١٠ – الكتاب: ١/ ٣٣.
١١ – ينظر: مقدمة في النحو: ٦٧ – ٦٨.
١٢ – المفصل في علم العربية: ٢٥٧.
١٣ – من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللُّغة العربية وآدابها: مج١٥/ ع٢٧/ص ٧٣٠.
١٤ – الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٧٤.
١٥ – لسانيات النص: ١٧.
١٦ – دلائل الإعجاز: ١١٨.
١٧ – المصدر السابق: ١٧– ١٨.
١٨ – لسانيات النص: ٢١.
١٩ – ينظر: النَّص والخطاب والإجراء: ١٠٥.
٢٠ – مدخل إلى علم النَّص مشكلات بناء النصّ: ٦٧.
٢١ – ينظر: تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص: ١٢٠.
٢٢ – الإحالة دراسة نظرية: ٢١.
٢٣ – ومثل الآيتين ما جاء في الآية (٣٧) من سورة غافر.
٢٤ – ومثلها ما جاء في الآية (٢٤٩) من سورة البقرة.
٢٥ – تفسير الكشاف: ٧٥.
٢٦ – ينظر: الإحالة في القرآن الكريم: ٣٢٣، ومحاضرات في النحو القرآني.
٢٧ – ومثلها ما في الآية (٢٤) من سورة الجاثية.
٢٨ – نحو القرآن: ٣٧
٢٩ – دلائل الإعجاز: ١٥٩.
٣٠ – المصدر نفسه: ١٦١.
٣١ – ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٤٠٦ . ٤٠٧ ، وحاشية الصبان: ٢/٢٣.
٣٢ – ينظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ٥٩، وينظر الآيات: الأعراف/ ٣٠، الكهف/ ١٠٢، المؤمنون/ ١١٥، النور/ ٣٩، النمل/ ٨٨، الزخرف/ ٣٧، المنافقون/ ٤، القيامة/ ٣٦، البلد/ ٥، الهمزة/ ٣.
٣٣ – ينظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ٤٢، ونظير الآية السابقة الآيات: التوبة/ ٤٢، الحجر/ ٩٧، النحل/ ١٠٣، يس/ ١٦،المنافقون/ ١.
٣٤ – الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ٣٨ – ٣٩.
٣٥ – التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٣.
٣٦ – المصدر نفسه: ١/ ٢١٥.
٣٧ – الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه: ٤٨٣.
٣٨ – التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٥١.

٣٩ – اللباب في علوم الكتاب: ١٤/ ١٧٩.
٤٠ – اللباب في علوم الكتاب: ٢/ ٣٩٠.
٤١ – كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١/ ٧٦.
٤٢ – اللباب في علوم الكتاب: ٩/ ١٩٥.
٤٣ – الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: ٤٨٦.
٤٤ – ينظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ١٢٣.
٤٥ – الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه: ٤٨١.
٤٦ – ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٠/ ٢٧.
٤٧ – ينظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ١٣٧.
٤٨ – ينظر: تفسير الكشاف: ١٠٦٢.
٤٩ – ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: ٤٦٧.
٥٠ – اللباب في علوم الكتاب: ٢٠/ ٨٦.
٥١ – التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٦.
٥٢ – اللباب في علوم الكتاب: ١/ ٣٤٢ ، ونظير الآية المتقدمة في تعدي الفعل (زاد) لمفعولين: البقرة/ ٢٤٧، آل عمران/ ١٧٣، التوبة/ ٤٧، الكهف/ ١٣، مريم/ ٧٦، فاطر/ ٣٩.
٥٣ – ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: ٤٨٨ – ٤٨٩.
٥٤ – التبيان في إعراب القرآن: ٢/٤١.
٥٥ – ينظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ١٢٦، ومثل الآية المذكورة آنفًا: البقرة/ ٨٧، الأنعام/ ١٥٤، هود/ ١١، الإسراء/ ٢، المؤمنون/ ٤٩، الفرقان/ ٣٥، القصص/ ٣٤، السجدة/ ٢٣، فصّلت/ ٤٥.
٥٦ – ينظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ١٣٢.
٥٧ – ومثلها الآيات: البقرة/٢١١، النساء/ ١٥٣، الأنعام/ ٩٠، هود/ ٤٧، الأحزاب/ ٥٣، المعارج/ ١٠.
٥٨ – ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٤٣٨.
٥٩ – إعراب القرآن: ٥٠٤.
٦٠ – ينظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ١٣٦.
٦١ – ينظر: تفسير الكشاف: ١٠٢٩، واللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٥٠٧.
٦٢ – ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٦٩ – ٢٧٦.
٦٣ – ينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: ٤٨٦.
٦٤ – ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٧٢.
٦٥ – ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٧٦٨.
٦٦ – ينظر: الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ١٤١ – ١٤٢.
٦٧ – الفعل في القرآن الكريم تعديه ولزومه: ٤٩٤ – ٤٩٥.
٦٨ – الفعل المتعدي لأكثر من مفعول في اللُّغة العربية: ١٤٣.

٦٩ – البحر المحيط: ٨/ ٢٩٢، وينظر: الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: ٤٩٤.

٧٠ – ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ١١٣.

٧١ – ينظر: مجمع البيان: ١/ ٣٤.

٧٢ – ينظر: تفسير الكشاف: ٢٩.

٧٣ – ينظر: البحر المحيط: ١/ ١٤٣، واللباب في علوم الكتاب: ١/ ٢٠٤.